تقييم جودة مخصصات خسائر القروض المعدة وفقاً لنموذج الخسائر المتوقعة دراسة تطبيقية

هاله فضيل حسين على

الملخص:

هدفت الدراسة بشكلٍ أساسي إلى قياس القدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض ((Loan Loss Provisions (LLP) المعدة وفقاً لنموذج الخسائر المتوقعة (Expected Loan Loss Model (E-LLM) ولتحقيق هذا الهدف تم إستهداف البنوك في كلاً من الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي والتي يبلغ عددها 31 بنكاً، والاعتماد على بيانات عامي 2018 و2019 لقياس القدرة التنبؤية للمخصصات المعدة وفقاً لهذا النموذج وقد تم استخدام الإحصاء الوصفي والاستدلالي للوصول إلى مجموعة من النتائج من همها، وجود علاقة إرتباط طردية جوهرية بين مخصصات خسائر القروض لفترةٍ ما (LLP) والخسائر المتكبدة خلال فترة تالية (Gross Charge Of (GCO))، وقد اوصت الدراسة بضرورة كفاية مخصصات خسائر القروض بهدف التنبؤ بتدهور محفظة القروض في التوقيت المناسب.

Abstract:

The study mainly aimed to measure the predictive ability of Loan Loss Provisions (LLP) prepared according to the expected Loss Model (E-LLM), and to achieve this goal, banks were targeted in both: Jordan and the Gulf Cooperation Council countries, which numbered 31 banks, and relying on data for the years 2018 and 2019 to measure the predictive ability of the loan loss provisions that prepared according to this model. Descriptive and inferential statistics were used to reach a set of results from their concern. The study recommended the necessity of adequate

loan loss provisions in order to predict the deterioration of the loan portfolio in a timely manner.

الجزء الأول: الإطار العام للدراسة

أولاً: الدراسات السابقة:

١- دراسة Soedarmono et al (2017)[١] بعنوان "The procyclicality of loan loss provisions in Islamic Banks"

هدفت هذه الدراسة بشكلٍ رئيسٍ إلى اختبار ما اذا كانت مخصصات خسائر القروض في البنوك الإسلامية، ذات تقلباتٍ دوريةٍ، وذلك باستخدام نظام المخصصات الديناميكية الذي يعكسه نموذج الخسائر المتوقعة (E-LLM) الذي أوصت وألزمت به هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية، ليعالج قضايا التقلبات الدورية التي تفاقم من المخاطر المصرفية خلال فترات الازدهار، وزيادة نفور البنوك من المخاطر في أوقات الأزمات، من أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن مخصصات خسائر القروض تنخفض عندما يكون النمو الاقتصادي قويًا، مما يجعلها ذات تقلباتٍ اقتصاديةٍ، وهذا يعني أنه وبالرغم من استخدام المخصصات الديناميكية عن طريق استخدام نموذج الخسائر المتوقعة (E-LLM)؛ إلا أن تطبيق هذا النموذج قد يكون غيرَ فعالٍ في التعامل مع التقلبات الاقتصادية لمخصصات خسائر القروض (LLP)، وبناءً على ذلك فإن سلوك هذه المخصصات قد يؤدي إلى تعميق الركود الاقتصادي مع ارتفاع معدلات المخصصات.

٢- دراسة Handor (2017)[٢] بعنوان "Implications of the Current Expected Credit Loss accounting model"

إستهدفت هذه الدراسة مراجعة تاريخ خسائر الائتمان من خلال التقارير المالية المنشورة، مع التركيز على النموذج الجديد (نموذج الخسائر المتوقعة (E-LLM)) الذي تم تبنيه من قِبَل مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) خلال عام 2016، حيث بدأ التطبيق الفعلي والإلزامي مطلع عام 2020، وقد توصلت الدراسة إلى العديد

مـن النتـائج مـن أهمهـا أن البنـوك تفشـل بسـبب انخفـاض معـدلات رأس المـال عـن المسـتوى المرغـوب فيـه مـن قِبَـل السـلطات التنظيميـة، ويحـدث ذلـك عنـدما لا تضـع البنوك في اعتبارها مخصصاتٍ كافيةً لتغطية الخسائر القائمة واللاحقة (المستقبلية)؛ لذلك فإن زيادة خسائر القروض تضع ضغطًا إضافيًا على الإدارة مما يدفعها إلى تقليص الميزانية للحفاظ على نسب رأس المال، حتى وإن كانت هشةً.

٣- دراسة [٣] Novtny –Farkas (2017) بعنوان "The Interaction of the IFRS 9 Expected Loss with Supervisory Rules and Implications for Financial Stability".

ناقشت هذه الدراسة التفاعل بين نموذج الخسائر المتوقعة (E-LLM) ضمن إطار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) و قواعد الإشراف، والتأثيرات المحتملة على الاستقرار المالي، مقارنةً مع نموذج الخسارة المحققة في ظل المعيار الدولي (IAS39).

وقد توصلت الدراسة إلى أن نموذج الخسائر المتوقعة يتطلب عمل مخصصاتٍ كبيرةٍ لتدهور الأصول المالية، حيث إن ذلك يتماشى مع الخسائر التنظيمية المعدة في ظل متطلبات Basel للرقابة المصرفية، كما أن نموذج الخسائر المتوقعة (E-LLM) يحقق الاعتراف المبكر بالخسائر، مما يقلل من الخسائر المتراكمة ومن ثَمَّ عدم المبالغة في رأس المال التنظيمي، بما يساهم في انضباط السوق ودعم الاستقرار المالي للبنوك، ولكن وفي المقابل سيزيد تطبيق هذا النموذج من تقلبات رأس المال التنظيمي للبنوك، بسبب المساحة الكبيرة من حق الاختيار، وحرية التصرف في تقدير مخصصات خسائر القروض.

٤- دراسة [٤] Basu et al (2019) بعنوان "A symmetric Loan Loss Provisioning"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين جودة محفظة القروض ومخصصات خسائر القروض، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة الآتي:

- ترتبط مخصصات خسائر القروض (LLP) بعلاقة V-Shaped (عكسية) مع جودة محفظة القروض، كما تتحرك مخصصات خسائر القروض (LLP) في نفس اتجاه التغير في القروض غير العاملة (NPL)، بمعنى أن مخصصات خسائر القروض (LLP) أكثر حساسيةً للزيادة في القروض المتعثرة، وهذا يتسق مع نموذج الخسائر المتوقعة (E-LLM) المعتمد على المعلومات التطلعية Forward-looking Information).

- يتطلب نموذج الخسائر المتوقعة مخصصاتٍ للتغيرات المتوقعة في أداء القروض، لذا فإنه من المتوقع أن يكون له ارتباطٌ أكثر قوةً مع القروض غير العاملة، كما أنه ليس من المتوقع تجنب تحمل خسائر كبيرة (Large loan charge offs) في ظل هذا النموذج.

ثانيًا: مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: إلى أي مدى تمكن مخصصات خسائر القروض المعدة وفقاً لنموذج الخسائر المتوقعة من الخسائر المستقبلية المتكبدة؟

ثالثًا: فرض الدراسة:

ينص فرض الدراسة إلى إنه "تُمَكِّن مخصصات خسائر القروض المُعدة وفقًا لنموذج الخسائر المتوقعة (E-LLM) من التنبؤ بالخسائر الفعلية لفترةٍ تالية".

رابعاً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١. مناقشه وتقييم نموذج الخسائر المتوقعة

٢. التعرف على مدى جودة مخصصات خسائر القروض المعدة وفقاً لنموذج الخسائر المتوقعة بهدف تقييم القدرة التنبؤية لتلك المخصصات.

٣. تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تفيد البنوك في تعزيز ودعم جودة مخصصات خسائر القروض.

خامسا: أهمية الدراسة:

أ- **الأهم الأهمية العلمية (الأكاديمية)**: يعتبر موضوع مخصصات خسائر القروض من الموضوعات التي تشكل اتجاهًا معاصرًا في الفكر المحاسبي، خاصةً في ظل متطلبات Basel للرقابة المصرفية، حيث إنها من أهم بنود الاستحقاق التي يُعتَمَد عليها في التنبؤ المستقبلي بمستوى مخاطر التأخر عن السداد في القطاع المصرفي لذلك من الأهمية بمكان تناول تقييم نموذج الخسائر المتوقعة لإعداد مخصصات خسائر القروض، في ضوء المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 الادوات المالية، والتعرف على أهم العيوب والمميزات.

ب- **الأهمية العملية**: تظهر الأهمية العملية للدراسة في مجال التطبيق وذلك من خلال قياس القدرة التنبؤية للنماذج المحاسبية المستخدمة في إعداد مخصصات خسائر القروض، ومدى تأثير هذه القدرة على جودة الأرباح المحاسبية في القطاع المصرفي بهدف دعم الاستقرار المالي للبنوك من خلال تمكين السلطات الإشرافية من تقييم معلوماتية مخصصات خسائر القروض المعدة في ظل نموذج الخسائر المحققة، والوقوف على أوجه القصور التي يعاني منها، بهدف إتخاذ الإجراءات المختلفة التي تدعم تكوين مخصصات كافية، لمواجهة التقلبات الاقتصادية التي تُعد من أهم أولويات الجهات الرقابية والتنظيمية.

الجزء الثاني: الاطار النظري للدراسة

تعتمد البنوك بشكلٍ أساسي على القروض الممنوحة للعملاء، فهي من أضخم الأصول المالية وأهمها؛ لذلك تعد الأساليب المستخدمة في تقييم جودة القروض، ذات أهميةٍ بالغةٍ في توفير معلوماتٍ ملائمةٍ عن مخاطر الائتمان، من خلال القيم المقدرة لمخصصات خسائر الائتمان التي تعكس أمانة إعداد حسابات البنوك للأغراض الإشرافية والتنظيمية من ناحيةٍ، وشفافيةً، ومصداقية المعلومات المالية للمستخدمين من ناحيةٍ أخرى، بحيث تقود إلى حساباتٍ حقيقيةٍ للأصول المالية، فانعكاس الخسائر الفعلية في مخصصات خسائر الائتمان يدلل على أن المخصصات تتاح في التوقيت

المناسب، ومن ثم التخفيف من حدة الأزمات من وجهة نظر الاستقرار المالي لذلك سيتم تناول:

تقييم نموذج الخسائر المتوقعة ضمن إطار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9:

تماشيًا مع نداءات المنظمات المهنية والجهات الإشرافية والتنظيمية، وانعكاسًا للأزمة المالية العالمية، قدم مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ضمن إطار تطويره للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 نموذجًا جديدًا لانخفاض القيمة والتحوط، يوفر معلومات تطلعية (Forward-looking Information)، تنعكس إيجابيًا على معلوماتية التقارير المالية، وبالتالي التقليل من حجم التقلبات الاقتصادية الدورية (Economic pro-cyclic).

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التحول المهني حول مفهوم انخفاض القيمة يتسقُ إلى حدٍ كبيرٍ مع التوجهات الإحترازية المتمثلة في متطلبات Basel للرقابة المصرفية "Basel Requirements for Banking Supervision (BSBC)"، مما يمكن من خلق نوعٍ من التكامل بين كلٍ من المتطلبات المهنية المحاسبية، والمتطلبات التنظيمية، لذا يتم التساؤل إلى أي مدى سيتمكن نموذج الخسائر المتوقعة (E-LLM) من تلبية طموحات المنظمات المهنية، المتمثلة في توفير معلوماتٍ تمكن من التنبؤ بالخسائر المستقبلية بغرض التخفيض من المخاطر وتحقيق الاستقرار المالي؟ وفي محاولة للإجابة على هذا التساؤل سيتم تناول النقاط التالية:

أولاً: الإطار العام لنموذج الخسائر المتوقعة:

قدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) نموذج الخسائر المتوقعة (E-LLM) لكافة الأدوات المالية الخاضعة لمحاسبة انخفاض القيمة، فهو يتطلب الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المالي الذى يُقاس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة، كما إنه نموذجٌ فرديٌ يعترف مبكرًا بالخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) ويلغي التحميل الأمامي (Front load) لإيراد الفوائد، لذا فإنه يعكس وبشكلٍ جيدٍ الاقتصاديات الأساسية مثل تسعير الأدوات المالية بعد اتخاذ قرار الإقراض(٥)، كما

يوصف بأنه مدخل التدفق النقدي المتوقع[٦]، لذا يمكن تعريفه بأنه النموذج الذي يعكس التدفقات النقدية الحقيقية، كونه يأخذ في الحسبان الخسائر المستقبلية المتوقعة عند احتساب مخصصات خسائر الائتمان، مما يظهر الأصل المالي بالقيم الاقتصادية الحقيقية.

ثانياً: منهجية تدهور القيمة في ضوء متطلبات تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة:

سيتم خلال هذا الجزء تناول مفهوم إنخفاض القيمة، بالإضافة إلى أسس تحديد وقياس والإعتراف بخسائر الإئتمان في ضوء متطلبات نموذج الخسائر المتوقعة.

١- مفهوم انخفاض القيمة في ظل نموذج الخسائر المتوقعة:

لا يختلف مفهوم تدهور القيمة طبقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 عن المفهوم الذي قدمه المعيار الدولي IAS39، حيث تتدهور قيمة الأصل المالي إذا كان هناك دليلٌ موضوعيٌ يشير إلى انخفاض القيمة، نتيجة حدث أو أكثر " The Loss Event" يؤثر على التدفقات النقدية التعاقدية المتوقعة.[٧]

كما تجدر الإشارة إلى أن منهجية تدهور القيمة في ظل نموذج الخسائر المتوقعة تقوم على إجراء التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة لجميع القروض المفصح عنها في قائمة المركز المالي، حيث يتم خصم هذه التدفقات بمعدل فائدة يتم احتسابه منذ الاعتراف الأولي بالأصل المالي، بغرض أخذ خسائر الائتمان المستقبلية في الاعتبار، حيث يتم خصم التدفقات النقدية بمعدل الفائدة الفعال (الفعلي) وليس بناءً على معدل الخصم السوقي [٨].

٢- أسس تحديد وقياس والاعتراف بخسائر الائتمان في ضوء متطلبات نموذج الخسائر المتوقعة:

يمر تحديد وقياس والاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة بالمراحل التالية:

أ- مراحل تحديد خسائر الائتمان المتوقعة:

يعتمد نموذج الخسائر المتوقعة (E-LLM) وبشكلٍ كبيرٍ على مجموعة المعلومات التي يتعين أخذها في الاعتبار عند تحديد التوقعات المتعلقة بخسائر الائتمان خلال ثلاث مراحل تمثل ثلاثة مستويات لمخاطر الائتمان، يتم من خلالها تصنيف الأدوات المالية

(القروض) حسب درجة مخاطرها تمهيدًا لتقدير الخسائر المتوقعة (ECL) يتم تناولها كما يلي:

١- المرحلة الأولى: تحديد خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية العاملة (Performing Assets):

تضم هذه المرحلة الأدوات المالية التي لديها مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ التقارير المالية، أي الأدوات المالية التي ليس لديها تعرضات مخاطر كبيرةٍ منذ الاعتراف المبدئي، ويقع الجزء الأكبر من محفظة القروض العاملة في البنوك في هذه المرحلة، التي يتم فيها الاعتراف بالخسائر المتوقعة (ECL) عن فترة ١٢ شهرًا التالية لتاريخ التقرير المالي، أي تكوين مخصص عن سنة قادمة من تاريخ التقرير المالي، مع تحديثه بشكلٍ مستمرٍ[٩].

٢- المرحلة الثانية: تحديد خسائر الائتمان المتوقعة للأصول التي انقضى موعد استحقاقها ولم تنخفض قيمتها (Under – Performing Assets):

تُوصف هذه المرحلة بأنها مرحلة الأصول التي تزداد مخاطرها الائتمانية بشكل كبير وجوهري منذ الاعتراف الأولي أو الشراء، حينها يتم الإبلاغ عن خسائر ائتمانية على طول فترة حياة الأصل المالي[١٠] على أن يتم احتساب الفائدة من إجمالي القيمة الدفترية (Gross Carrying Amount) قبل تعديلها بالخسائر المتوقعة[١١]، كما تشمل هذه المرحلة مجموعة الأصول المالية التي تتضمن إشاراتٍ بأن هناك انخفاضًا كبيرًا في القيمة؛ ولكنها لا تقابل شروط المرحلة الثالثة[١٢] أي لا تواجه انخفاضًا فعليًا في القيمة[١٣].

٣- المرحلة الثالثة: تحديد خسائر الائتمان للأصول غير العاملة (Non-performing Assets)

تشمل هذه المرحلة الأصول التي زادت مخاطرها الائتمانية بشكلٍ كبيرٍ بحيث أصبح هناك دليلٌ موضوعيٌ على انخفاض القيمة فعليًا، يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية في تاريخ التقرير المالي، وتتطلب هذه المرحلة تقييم الأصول بشكلٍ فرديٍ،

والاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على مدار حياة الأصل المالي فعليًا[١٤]، مع الأخذ في الاعتبار تقييم الضمانات المقدمة على أساس كل أصلٍ على حدة[١٥]،

ب- أسس قياس خسائر الائتمان في ظل نموذج الخسائر المتوقعة:

سيتم في هذا الجزء تناول مفهوم وأشتراطات خسائر الائتمان المتوقعة، بالاضافة إلى مكونات نموذج قياس هذه الخسائر في ظل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9

١- مفهوم واشتراطات خسائر الائتمان المتوقعة:

لقد عرف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية خسائر الائتمان المتوقعة بأنها "القيمة الحالية لجميع أوجه القصور النقدي (Cach Shortfalls) على مدار حياة الأصل المالي مخصومة بمعدل الفائدة الفعال، حيث يمثل القصور النقدي الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المستحقة، وتلك المتوقع استلامها من قبل البنك[١٦]،كما يُمكن تعريف خسائر الائتمان المتوقعة "بأنها مقدار الإخفاق في الحصول على أصل الدين أو العوائد أو كليهما، بحيث يعكس هذا المقدار التغيرات المتوقعة في الظروف الاقتصادية للمقترض"، كما يستند قياس هذه الخسائر إلى مجموعةٍ من الاشتراطات تتمثل في:[١٧]

أ- أن يكون مبلغ الخسائر غير متحيز ذي احتمالٍ مرجحٍ، يتم تحديده من خلال تقييم مجموعةٍ من النتائج المحتملة.

ب- مراعاة القيمة الزمنية للنقود تمهيدًا لتحديد التدفقات.

ج- الاعتماد على معلومات معقولة قابلة للدعم، متاحة بدون تكلفةٍ أو جهدٍ لا مبرر له في تاريخ الإبلاغ عن الأحداث الماضية والظروف الحالية، فالمعلومات التاريخية تعتبر دائمًا نقطة إرساءٍ أو قاعدةٍ مهمةٍ يمكن من خلالها قياس خسائر الائتمان المتوقعة[١٨]، لذلك فمن الأهمية بمكان توافر معلومات تاريخية، وتجميع معلومات عن الظروف الاقتصادية الحالية بغرض التقدير المستقبلي للخسائر المتوقعة.

٢- مكونات نموذج قياس خسائر الائتمان المتوقعة في ظل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9:

لقد حدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFER9) مجموعة من المُعلمات (Parameters) التي يتم من خلالها احتساب خسائر الائتمان المتوقعة سواءٌ للقروض المصنفة في المرحلة الأولى أو تلك المصنفة في المرحلتين الثانية والثالثة يتم تناولها كالتالي [١٩]:

أ- احتمال التأخر عن السداد ((Probability of default (PD)

يعتبر احتمال التخلف عن السداد (PD) من أهم وأدق مكونات تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة، فهو يعبر عن احتمال التخلف عن السداد خلال أفق زمني معين، حيث يتم احتساب احتمال التعثر عن السداد (PD) عن فترة ١٢ شهرًا من تاريخ التقرير لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة لأصول المرحلة الأولى، بينما يعبر احتمال التأخر عن السداد (PD) لاحتساب الخسائر المتوقعة لأصول المرحلة الثانية عن أحداث التخلف المحتملة على مدى العمر المتوقع للقرض، أما بالنسبة لقيمة احتمال التخلف عن السداد لأصول المرحلة الثالثة (PD) فيفترض أنها تساوي واحدًا صحيحًا؛ نظرًا لتحقق الخسائر فعليًا خلال هذه المرحلة.

ب- معدل الخسائر عند حدوث التأخر عن السداد ((Loss Given Defaul (LGD):

ويقصد بها الخسائر التي تحدث في حالة حدوث التخلف عن السداد في وقت معين، وهذا يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والقيمة المتوقع تحصيلها، وهي قيمةٌ غير متحيزةٍ[٢٠] كونها لا تعكس التدهور في الظروف الاقتصادية، كما هو حال تقديرها ضمن إطار Basel، ولكنها أقرب ما يكون إلى دورة الأعمال[٢١].

ج- مقدار الانكشافات عند حدوث التعثر عن السداد (Exposure at Default (EAD))

يعبر تقدير الانكشافات الافتراضية عند حدوث التخلف عن السداد عند تحديد الخسائر المتوقعة عن القيمة الإجمالية للتعرضات عند حدوث التخلف عن السداد

مستقبلًا، مع مراعاة العوامل المتوقعة للتعرض بما في ذلك أصل الدين والفائدة، سواءٌ أكان ذلك مقررًا بعقد أو غير ذلك[٢٢].

ج: أسس الاعتراف والإفصاح عن خسائر الائتمان المتوقعة وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9:

يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة منذ تاريخ نشأة الأصل المالي أو شرائه، حيث يُعترف بخسائر الائتمان المتوقعة عن ١٢ شهرًا عند الاعتراف الأولي لجميع الأصول المالية في حالة عدم وجود تأخر متوقع عن السداد، أما بالنسبة للأصول المالية التي تنخفض قيمتها جوهريًا منذ نشأتها، فيتم الاعتراف بخسائر الائتمان على مدار حياة الأصل المالي، على أن يتم تعديل مبلغ الخسائر المتوقعة بناءً على التغيرات في جودة الائتمان منذ الاعتراف المبدئي للأصل المالي، ليعكس الصلة بين خسائر الائتمان المتوقعة وتسعير الأداة المالية، وذلك بغرض ضمان توفير عائدٍ لتغطية الخسائر الائتمانية المتوقعة منذ وقت اقتناء الأداة المالية، وعدم إثبات كامل العائد (إيراد الفوائد) بدون تعديل للخسائر المتوقعة[٢٣].

ثالثاً: نموذج الخسائر المتوقعة ما بين مبررات الانتقال ومشاكل التطبيق في القطاع المصرفي:

١- مبررات الانتقال إلى نموذج الخسائر المتوقعة:

توجد العديد من المبررات التي تم بموجبها الانتقال إلى تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة منها على سبيل المثال:

٢- صعوبة وتعقيد نموذج الخسائر المحققة:

يستخدم نموذج الخسائر المحققة مداخل مختلفة في الاعتراف بانخفاض القيمة للأدوات المالية المختلفة،، كما أن النموذج يعترف بخسائر تدهور القيمة للاستثمارات في الأسهم المصنفة كأصول متاحة للبيع في قائمة الدخل، وفي المقابل لا ينعكس أيُّ انتعاشٍ في الأسعار السوقية على مبلغ الربح والخسارة المفصح عنه في التقارير المالية[٢٤].

٣- الحاجة إلى تكوين مخصصات مضادة للتقلبات الاقتصادية بعد الأزمة المالية العالمية:

لقد شهدت الصناعة المصرفية فترة طويلة من الاعتراف بمخصصاتٍ منخفضةٍ وأرباحٍ مرتفعةٍ خلال فترة الازدهار الاقتصادي (booming time)، وعندما عصفت موجةً من الخسائر البنوك العالمية خلال فترة الأزمة المالية العالمية، بدأت في احتجاز مبالغ كبيرةٍ من المخصصات لمواجهة خسائر الائتمان، مما انعكس سلبًا على الأرباح، ومن ثَمَّ تآكل رأس المال، وبذلك أصبحت مخصصات خسائر القروض تتقلب بتقلب الظروف الاقتصادية (Procyclical)، مما زاد من تفاقم المشكلة[٢٥]، الأمر الذي استدعى ضرورة إدخال أحكام تطلعيةٍ مستقبليةٍ في تقدير وبناء مخصصات خسائر الائتمان.

٤- الحاجة إلى وقتية الاعتراف بالخسائر:

برزت حاجة البنوك إلى تبني نموذجٍ يحقق الاعتراف الوقتي بخسائر الائتمان، بعد الأزمة المالية العالمية، حيث تعاظمت النداءات بضرورة تبني نموذجٍ يُظهر الواقع الاقتصادي الحقيقي للإقراض، من خلال الاعتراف بإيرادات فوائد معدلة بالتكاليف الائتمانية، مما يُحسن من التقارير المالية وملاءمتها بالنسبة لأصحاب المصلحة[٢٦]،

ثانيًا: مشاكل تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة:

يواجه تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة العديد من المشاكل نذكر منها على سبيل المثال:

١- الإخلال بمبدأ الموضوعية وإمكانية التحقق:

بالرغم من الآمال الكبيرة المعقودة على نموذج الخسائر المتوقعة (E-LLM) إلا أنه قد يتناقض مع موثوقية المعلومات المُفصَح عنها [٢٧]، بسبب تكوين مخصصات خسائر القروض قبل حدوثها[٢٨]، بالاعتماد على معلوماتٍ قد تحدث في المستقبل، وبالتالي إنتاج معلومات أقل شفافيةٍ إلى الحد الذي يُسمح فيه بإخفاء محافظ قروضٍ منخفضة القيمة[٢٩].

٢- اختلاف ممارسات تكوين مخصصات خسائر القروض:

قد يؤدي تقدير مخصصات خسائر القروض وفقًا لنموذج الخسائر المتوقعة (E-LLM) إلى عدم التجانس في ممارسات مخصصات خسائر القروض بين البنوك، نظرًا

لتعديل المخصصات بشكلٍ دوريٍ طبقًا للتغير في ظروف الملاءة المالية للمقترض، مما قد يؤدي إلى تقلباتٍ جوهريةٍ في المخصصات خلال الفترات المختلفة للبنك.(٣٠).

٣- تعظيم فرص إدارة الأرباح الانتهازية:

ترتكز عملية تكوين المخصصات في ظل نموذج الخسائر المتوقعة (E-LLM) على استخدام الأحكام والافتراضات الشخصية عند تحليل الظروف الاقتصادية، مما يعطي فرصةً للإدارة في تضمين أو إلغاء معلوماتٍ من قيم المخصصات المقدرة بهدف مقابلة توقعات المحللين، أو بهدف الحصول على مزايا خاصة كالمكافآت والعلاوات.

الجزء الثالث: منهجية الدراسة التطبيقية

أولاُ: منهج الدراسة:

لقد اعتمدت هذه الدراسة على ستخدام المنهج الإستقرائي والاستنباطي، حيث يُعنى الإستقراء بإتباع أسلوب تجريبي في دراسة الظواهر بغرض التعميم، أي الانتقال من الجزء إلى الكل،أما المنهج الإستنباطي فيعني الانتقال من العام إلى الخاص؛ حيث يمكن من خلال هذه الدراسة الحصول على استنتاجات جزئية من خلال النتائج العامة التي تم التوصل إليها.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك الوطنية العاملة في الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي، فقد تم حصر البنوك العاملة في هذه الدول من خلال المواقع الإلكترونية بغرض الحصول على أكبر قدر ممكن من البنوك، وتقسيمها إلى بنوك إسلامية، وأخرى تقليدية، وقد أُستُبعدت البنوك الإسلامية نظرًا للطبيعة الخاصة التي تتميز بها، كونها لا تعتمد على الإقراض بالمقارنة مع البنوك التقليدية، لذا تعتبر العينة قصديةً غير احتماليةٍ، كونها تشتمل البنوك الوطنية ذات المراكز الرئيسية في الدولة الأم..

ثالثًا: نطاق الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة القطاع المصرفي في عدد من البنوك العربية ذات الاقتصاديات الجيدة ولها بيانات مالية منشورة يمكن الحصول عليها، وقد وصل عدد

البنوك التي تم الحصول على بياناتها 31 بنكًا موزعة على الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي، أما بالنسبة للنطاق الزمني فسيتم الإقتصار على استخدام بيانات عامي 2018 و2019 لاختبار صلاحية نموذج الخسائر المحققة، وذلك للحصول على مؤشرات مبدئية تعبر عن مدى جودة مخصصات خسائر القروض المعدة وفقًا لهذا النموذج.

رابعاً: الإحصاء الوصفي لنتائج التطبيقية لمتغيرات قياس القدرة التنبؤية للمخصصات:

تتمثل هذه المتغيرات في المتغير التابع المتمثل في إجمالي الخسائر الفعلية لفترة قادمة ($GCO_{I,t+1}$) - معبرًا عنها بالقروض المشطوبة -، والمتغير المستقل المتمثل في مخصصات خسائر القروض للفترة الحالية ($LLP_{I,t}$)، بالإضافة إلى المتغيرات الضابطة (Control Variables) المتمثلة في القروض غير عاملة ($NPL_{i,t}$)، الدخل التشغيلي ($OP_{i,t}$)، إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول ($TL/TA_{i,t}$)، التغير في الناتج المحلي الإجمالي ($\Delta GDP_{i,t}$)، حجم البنك معبرًا عنه بلوغاريتم إجمالي الأصول ($LOGTA_{i,t}$) وهيكل الملكية ($OWC_{i,t}$)، والجدول (1) يوضح المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري لهذه المتغيرات كما يلي:

جدول (1) التحليل الوصفي لمتغيرات قياس القدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض (LLP) المعدة وفقًا لنموذج الخسائر المتوقعة (E-LLM)

(القيم المطلقة بالمليون دولار)

ت	المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	N
-1	$GCO_{i,t+1}$	192,7	182,4	31
-2	$LLP_{i,t}$	223,3	211,1	31
-3	$NPL_{i,t}$	1191	2581	31
-4	$OP_{i,t}$	717,16	994,21	31
-5	$TL/TA_{i,t}$	0. 6311	0.1087	31
-6	$\Delta GDP_{i,t}$	045330،-0	02308،0	31
-7	LOG $TA_{i,t}$	3318،10	0.502097	31
8	$OWC_{i,t}$	0.68	0.475	31

من خلال الجدول (1) يتضح الآتي:

١- أن متوسط إجمالي الخسائر الفعلية ($GCO_{i,t+1}$) للبنوك محل الدراسة قد بلغ متوسطها ما مقداره 192,7 مليون دولار، بانحرافٍ معياريٍ بلغ 182,4 مليون دولار، ويعبر هذا المتغير عن مقدار الخسائر التي تحملتها البنوك فعلًا مقابل شطب القروض، بينما بلغ متوسط مخصصات خسائر القروض (LLP) المكونة في ظل نموذج الخسائرالمتوقعة ما مقداره 223,3 مليون دولار، بانحرافٍ معياري مقداره 211,1 مليون دولار، ويتم تكوين هذه المخصصات لمجابهة الخسائر المستقبلية المتمثلة في عمليات الشطب المحتملة.

٢- أما فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة (Control variables) فإن:

أ- متوسط القروض غير العاملة (المتعثرة) ($NPL_{i,t}$) فقد بلغ متوسطها 1191 مليون دولار في ظل نموذج الخسائر المتوقعة، بانحراف معياري يبلغ (2581) مليون دولار، وهذا المبلغ يعبر عن حجم الخسائر المستقبلية التي يمكن أن تواجهها البنوك خلال الفترات القادمة في حال عدم سداد القروض أو الفوائد أو كليهما من قبل المقترضين، بمعنى أنه يعكس حجم المخاطر التي يمكن أن تواجهها البنوك.

ب- متوسط نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول ($TL/TA_{i,t}$) في ظل نموذج الخسائر المتوقعة قد بلغ ما مقداره 63%،، وتعبر هذه النسبة عن درجة مخاطر البنوك من خلال التوسع، أو الإحجام عن منح القروض نسبةً إلى إجمالي الأصول، وهذا المعدل من المخاطرة يتوافق مع ما جاء في الأدبيات السابقة على سبيل المثال (Marton & Runesson,2017)، مما يعطي ثقةً في عينة الدراسة وصلاحيتها للاختبار.

ج- نتائج التحليل الوصفي لصافي الدخل التشغيلي المعد في ظل نموذج الخسائر المحققة ($OP_{i,t}$) أظهر متوسطًا مقداره 717,16 بانحراف معياري قد بلغ 994,21 مليون دولار.

د- متوسط حجم البنوك المعبر عنه بلوغاريتم إجمالي الأصول ($LOGTA_{i,t}$) قد بلغ ما مقداره (10.32)، أي مبلغ (20.89) مليار دولار بانحرافٍ معياريٍ يبلغ 0.495 .

ه- يبلغ متوسط التغير في الناتج المحلي الإجمالي ($GDP_{i,t}$) لبيئة البنوك محل الدراسة في بداية فترة تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة ما مقداره 4.5-% .
و- يعكس المتغير ($OWC_{i,t}$) تركيبة هيكل الملكية، فقد أظهرت النتائج أن متوسط هيكل الملكية يصل إلى 0.677، بانحراف معياري يبلغ 0.475 خلال فترة الدراسة وهذا يعني أن ما نسبته 67.7% من البنوك ذات ملكيةٍ مشتتةٍ.

خامسًا: الإحصاء الإستدلالي لإختبار فروض الدراسة:

إختبار نتائج الفرض الأول والذي ينص على أنه": "تمكن مخصصات خسائر القروض المُعدة وفقًا لنموذج الخسائر المتوقعة (E-LLM) من التنبؤ بالخسائر الفعلية المستقبلية".
وبغرض اختبار هذا الفرض تم قياس القدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض المعدة وفقًا لنموذج والخسائر المتوقعة كالتالي:
أ- إيجاد مصفوفة الارتباط بين المتغير التابع المتمثل في القروض المشطوبة ($GCO_{i,t+1}$) والمتغير المستقل مخصصات خسائر القروض ($LLP_{i,t}$) المعدة في ظل نموذج الخسائر المحققة في وجود المتغيرات الضابطة ($NPL_{i,t}$)، ($OP_{i,t}$)، ($TL/TA_{i,t}$)، ($\Delta GDP_{i,t+1-t}$)، ($LOGTA_{i,t}$) و($OWC_{i,t}$) يوضحها الجدول التالي:

جدول (2) مصفوفة ارتباط Pearson بين المتغير المستقل ($LLP_{i,t+1}$) والمتغير التابع ($GCO_{i,t+1}$) في وجود المتغيرات الضابطة في ظل نموذج الخسائر المتوقعة

	$GCO_{i,t}$	$LLP_{i,t}$	$OP_{i,t}$	$NPL_{i,t}$	$TL/TA_{i,t}$	ΔGDP	$LOGTA_{i,t}$	OWC
$GCO_{i,t}$	1							
$LLP_{i,t}$	0.751**	1						
$OP_{i,t}$	0.517**	0.732**	1					
$NPL_{i,t}$	0.348	0.203	0.179	1				
$TL/TA_{i,t}$	0.207	0.131	-0.109	0.261	1			
ΔGDP	-0.494**	-0.450*	-0.155	-0.296	-0.630**	1		
$LOG\ TA_{i,t}$	0.661**	0.753**	848**	0.192	0.054	-0.392*	1	
OWC	-0.192	-0.184	-0.182	0.090	0.000	0.036	-0.351	1
N	31	31	31	31	31	31	31	31

** تشير إلى معنوية معامل ارتباط بيرسون عند مستوى 0.01

* تشير إلى معنوية معامل ارتباط بيرسون عند مستوى 0.05

من خلال الجدول (2) يتضح الآتي:

١- وجود علاقة ارتباط طردية بين المتغير التابع المتمثل في القروض المشطوبة ($GCO_{i,t+1}$) والمتغير المستقل المتمثل في مخصصات خسائر القروض ($LLP_{i,t}$)، حيث بلغ معامل الارتباط 0.751، وهو دال عند مستوى معنويةٍ أقل من 1%، كما أنه يرتبط ببعض المتغيرات الضابطة طرديًا مثل صافي الدخل التشغيلي ($OP_{i,t}$)، وحجم البنك مُمَثلًا بلوغاريتم إجمالي الأصول ($LOGTA_{i,t}$)، حيث بلغ معامل الارتباط 0.517، 0.661 على التوالي، وهي قيمٌ دالةٌ عند مستوى معنوية أقل من 0.01، في حين كان الارتباط عكسيًا مع التغير في الناتج المحلي الإجمالي (ΔGDP)، حيث كانت قيمة معامل الارتباط 0.494 - وهو دال عند مستوى معنويةٍ أقل من 1%.

٢- يرتبط المتغير المستقل مخصصات خسائر القروض ($LLP_{i,t}$) مع بعض المتغيرات الضابطة المتمثلة في ($OP_{i,t}$) و(ΔGDP)، فقد كانت قيمة معامل الارتباط بالدخل

التشغيلي ($OP_{i,t}$) 0.732 وهو قيمة دالة عند مستوى معنويةٍ أقل من 1%، بينما يرتبط عكسيًا بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي (ΔGDP)، حيث بلغ معامل الارتباط ما مقداره 0.450-، وهو دالٌ عند مستوى معنوية أقل من5%.

٣- وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات الضابطة مع بعضها البعض، فقد ارتبطت نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول ($TL/TA_{i,t}$) وحجم البنك ($LOGTA_{i,t}$) عكسيًا بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي ($\Delta \boldsymbol{GDP}$)، حيث كان معامل الارتباط -0.630،0.392- على التوالي، وهو دال عند مستوى معنويةٍ أقل من 1% و5% تباعًا.

ب- استخدام أُسلوب الانحدار المتدرج (Stepwise Regression) نظرًا لوجود علاقة ارتباط خطي بين المتغيرات الضابطة، وكبر معامل التضخم (VIF) بغرض الإبقاء على أفضل المتغيرات المفسرة لنموذج العلاقة، ويوضح الجدول (4-10) نتائج هذا التحليل كالتالي:

جدول (3) تحليل الانحدار الخطي التدريجي للقروض المشطوبة ($GCOi,t+1$) على مخصصات خسائر القروض ($LLPi,t$) المعدة وفقًا لنموذجي الخسائر المحققة والخسائر المتوقعة

المرحلة	المتغير المستقل الداخل	R	R^2
1	LLP	0.751	0.564

من خلال الجدول (3) يتضح الآتي:

١- تشير قيم معاملات الارتباط إلى وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين القروض المشطوبة لفترةٍ مستقبليةٍ ($GCO_{i,t+1}$) ومخصصات خسائر القروض ($LLP_{i,t}$) المعدة وفقًا لنموذج والخسائر المتوقعة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط R ما مقداره 0.751، وقد خرجت كل المتغيرات الضابطة من نموذج العلاقة.

٢- يشير معامل التحديد R^2 إلى النسبة المئوية التي يفسر بها المتغير المستقل المتغير التابع، فكلما اقتربت القيمة من الواحد الصحيح كان تفسير نموذج الانحدار قويًا، وقد كانت مخصصات خسائر القروض المعدة وفقًا لنموذج الخسائر المتوقعة ($LLP_{i,t}$) أهم مفسرٍ للتغير في القروض المشطوبة ($GCO_{i,t}$) ،حيث بلغت قيمة R^2 ما مقداره 0.564، وهذا يعني أن المخصصات تفسر ما نسبته 56.4 % من التباين الكلي أو

التغير في حجم القروض المشطوبة($GCO_{i,t}$)، أما النسبة المتبقية وقيمتها 46.4% فترجع إما للخطأ العشوائي Random Error، أو بسبب عدم إدراج متغيراتٍ مستقلةٍ أخرى إلى النموذج..

ويوضح الجدول (3) الشكل النهائي لمعادلة الانحدار التدريجي للقروض المشطوبة ($GCO_{i,t+1}$) على مخصصات خسائر القروض ($LLP_{i,t}$).

جدول (3) الشكل النهائي لمعادلة الانحدار المتعدد التدريجي للقروض المشطوبة ($GCO_{i,t+1}$) على مخصصات خسائر القروض ($LLP_{i,t}$) (القيم المطلقة بالمليون).

البيان	المرحلة	المتغير المستقل الداخل	قيمة Beta	t-test		f-test	
				القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية
نموذج الخسائر المتوقعة (E-LLM)	1	LLP	0.751	6.123	0.000**	37.492	0.000**

** تشير إلى مستوى معنوية عند مستوى أقل من 0.01

*تشير إلى مستوى معنوية عند مستوى أقل من 0.05

من خلال الجدول (3) يمكن استخلاص الآتي:

1- **تؤكد إشارات المعلمات على التأثير** الإيجابي لمخصصات خسائر القروض($LLP_{i,t}$) المعدة في ظل نموذج الخسائر المتوقعة على القروض المشطوبة للفترة اللاحقة ($GCO_{i,t+1}$)، حيث تبلغ قيمة Beta بما مقداره 0.751، وهذا يعني أن القدرة التنبؤية للمخصصات في ظل نموذج الخسائر المتوقعة تبلغ 75%.

2- من خلال اختبار (T- test) للمتغير المستقل نجد أن: قيمة t لعلاقة مخصصات خسائر القروض المعدة في ظل نموذج الخسائر المحققة ($LLP_{i,t}$) بالقروض المشطوبة لفترةٍ لاحقةٍ ($GCO_{i,t+1}$) تبلغ ما مقداره 6.123 عند مستوى معنوية 0.000، وهي دالةٌ عند مستوى معنويةٍ أقل من 1%، مما يعكس معنوية تأثير مخصصات خسائر القروض على الخسائر المتكبدة فعليًا خلال الفترة اللاحقة.

3- تم استخدام اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار ككلٍ باستخدام اختبار (F- test)، فقد بلغت قيمة F 37.492، عند مستوى معنويةٍ 0.000، وهي دالةٌ عند مستوى معنوية أقل من 1%، مما يدلل على جودة النموذج التقديري، وإمكانية تعميمه على المجتمع ككلٍ.

من خلال قيمة معامل التحديد R^2 وقيمة Beta المتحصل عليها من معادلة الإنحدار والتي بلغت ما مقداره 56.4%و 0.751 على التوالي يمكن القول بأن المخصصات المعدة وفقاً لنموذج الخسائر المتوقعة ذات قدرة تنبؤية عالية، لذلك يتم قبول صحة فرض الدراسة الذي ينص على أنه" تمكن مخصصات خسائر القروض المعدة وفقاً لنموذج الخسائر المتوقعة من التنبؤ بالخسائر الفعلية المستقبلية".

الجزء الرابع: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

١. توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية بين مخصصات خسائر القروض المعدة في ظل نموذج الخسائر المتوقعة، وإجمالي الخسائر الفعلية المستقبلية (GCO_{t+1}) - القروض المشطوبة للفترات اللاحقة، حيث كانت قوة ارتباط مخصصات خسائر القروض في ظل نموذج الخسائر المتوقعة 75%.

٢. تمكن مخصصات خسائر القروض المعدة وفقاً لنموذج الخسائر المتوقعة من التنبؤ بالخسائر الفعلية المستقبلية، يظهر ذلك جلياً من خلال قيمة R^2 والتي بلغت 56.4% وقيمة Beta التي بلغت ما مقداره 0.751.

ثانياً: التوصيات:

١- ضرورة تكوين مخصصات خسائر قروضٍ مضادةٍ للتقلبات الاقتصادية (Counter cyclical) وذلك بحجز مخصصاتٍ أكبر في حالة الرواج الاقتصادي، ومخصصات أقل في حالة الانكماش الاقتصادي، الأمر الذي يدعم الاستقرار المالي للبنوك مما ينعكس إيجابيًا على الاقتصاد القومي.

٢- ضرورة تحقيق الاستقلال السياسي للسلطة الإشرافية المتمثلة في البنوك المركزية؛ وذلك لتحقيق الإشراف الفعال على البنوك بغرض الإفصاح عن

المستوى الفعلي لمخصصات خسائر القروض (LLP)، بغرض تحقيق الشفافية على مستوى الاقتصاد القومي.

٣- رفع قدرات ومهارات العاملين ومواكبتهم لمستجدات العمل المصرفي على المستوى الدولي، بالإضافة إلى تعزيز دور إدارات البحوث للوقوف على السيناريوهات الاقتصادية المستقبلية؛ بهدف تدعيم البنية التحتية، وأنظمتها، ومنهجيات وأدلة وتقنيات تقييم المخاطر والسياسات المحاسبية.

المراجع:

(1) Soedarmono, W et al.,(2017)," The Procyclicality of loan loss Provisions in Islamic Banks**", Research in International Business and Finance**, Vol 39, Part B, Pp 911-919.

(2) Handorf, F.,(2017).," Implications of the Current Expected Credit Loss accounting model**", Journal of Banking Regulation,**19(4) Pp1-11.

(3),Novotny -Farkas , N., (2017), "The Interaction of the IFRS 9 Expected Loss Approach with Supervisory Rules and Implications for Financial Stability", **Journal of Accounting in Europe** , Volume 13, Issue 2, Pp 197-227.

(4)Basu, S et al.,(2019)," Asymmetric Loan Loss Provisioning",Pp 1-55 Available at https:// papers.ssrn. com/ sol3/papers.cfm? abstract_id =3349530 1-55.

(5)Tony, T. L.,(2014) "A Review of the Expected Credit Loss Model of IFRS9 Finance Instruments",Pp 1-20, available at: http://www.masb. org.my/pdf.php?pdf= Expected% 20Credit%20Loss%20Model%20 of%20IFRS%209_FI_20 Jan2015.pdf&file_path=pdf, Pp 5-11.

(6) Federation of European Accountants & Federation of Reporting Advisory Group, FEE and EFRAG, "Impairment of Financial Assets: The Expected Loss Model", (2009), Pp 4-21, Available at: http:// www..https://www.accountancyeurope.eu/wp-content/uploads/ EFRAG_

FEE_ Paper _Impai rment_of_Financial_Assets_-The_Expected Loss_ Model_ 09129122009231030.pdf

(7) National Bank of Georgia,(2018) "Guideline on Expected Credit Losses under IFRS9 available at https://www.nbg.gov.ge/uploads/ fsc/ifrs/ ifsr_9_guidelines.pdf The date the website was visited is 5-4-2019.

(8)Federation of European Accountants & Federation of Reporting Advisory Group, FEE and EFRAG, "Impairment of Financial Assets: The Expected Loss Model", (2009), Pp 4-21. Available at: http:// www..https://www.accountancyeurope.eu/wp-content/uploads/ EFR AG_ FEE_ Paper _Impai rment_of_Financial_Assets_-_The_Expected Loss_ Model_ 09129122009231030.pdf,

(9)Restoy, F., & Zamil, R., (2017)., "Prudential policy considerations under expected loss Provisioning Lessons from Asia ", Financial Stability Instiute, FSI Insights on Policy Implemention, P6 Available at https://www.bis.org/fsi/publ/insights5.

(10) Edwards, Jr., (2014), "The upcoming New Era of Expected Loss Provision", **Season Financial Stability**, volume 2,Pp14-17, Available at: "The upcoming new era of expected loss provision

(11) Sultanoğlu,B.,(2018)," Expected Credit Loss Model By Ifrs 9 and Its Possible Early Impacts on European and Turkish Banking Sector", **Muhasebe Bilim Dünyası Dergisi**, Vol 20 , Issue 3, Pp 476 – 506.

(12) World Council of Credit Unions., (2016), "IFRS9 Loan Loss Accounting for Cooperative Financial Institution".Pp 1-7, Available at https://www.woccu.org/ documents/ WOC CU_IFRS_9_ for_ Coop_ Financial_Institutions_Dec_2016.

(13).Novotny -Farkas , N., (2017), "The Interaction of the IFRS 9 Expected Loss Approach with Supervisory Rules and Implications for Financial Stability", **Journal of Accounting in Europe** , Volume 13, Issue 2, Pp 197-227.

(14) Tony, T.,(2014), Op cit,Pp3-7.

(15) World Council of Credit Unions, (2016) "IFRS9 loan loss accounting for cooperative financial institution" Op Citm Pp 1-7.

(16) Edwards, Jr., (2014) , "The Upcoming New Era of Expected Loss Provision", **Season Financial Stability**, Vol 2.Op cit,Pp1-12.

(17) See: Parmani, D., (2017), "Forward Looking Perspective on Impairments using expected credit loss, wright paper, mood's analytics, availableat:https://www.moodysanalytics.com/-/media/whitepaper/ 2017/ forward-looking-perspective-on-impairments-using-expected-credit- loss. pdf.

(18).International Financial Reporting Standards IFRS9, Financial Instruments, https:// www.iasplus. com/ en-us/standards/ international/ ifrs-en-us/ifrs9.

(19) IFRS9 "Implementation Guideline: Simplified With Illustrative Example", P5, /ICPAK. Available at.https://www.icpak.com/wp-content/uploads/2018/01/IFRS-9-Implementation -guide line-final.pdf

(20)IFRS9, "Implementation Guideline: Simplified With Illustrative Example", Pp4-6. /ICPAK.Available.https://www.icpak.com/wp-content/ uploads/2018/0 1/IFRS-9-Implemen tation -guideline-final.pdf.

(21)Cohen,B., & Edwards, G.,(2017)," The New Era of Expected Credit Loss Provisioning", Pp 39-56, **BIS Quarterly Review**, March 2017. Available at SSRN: https://ssrn.com /abstract=2931474.

(22) Ibid, Pp 5-11.

(23) See:

- Sultanoğlu, B.,(2018), Op cit,Pp 477-504.
- Tony, T.,(2014), Op Cit, Pp2-3.

(24) Ibed Pp 2-20.

(25)Dugan, J., (2009),"Loan Loss Provisioning and Pro-cyclicality Remarks by John Dugan controller of the currency before the institute of international bankers, 2 March, Washington DC- available at: http://www.occ.treas.gov/.../speeches /2009/pub-speech

The date of visiting this websit is 4-2-2019.

(26) See:

- Bouvatier, V., & Lepetit, L., (2012)," Provisioning Rules and Bank Lending: A Theoretical Model", **Journal of Financial Stability**, Vol 8, Issue 1, Pp.25 – 31.
- Wezel, T,et al., (2012), P10,"Dynamic Loan Loss Provisioning: Simulations on Effectiveness and Guide to Implementation". IMF Working Paper No. 12/110. Available at SSRN: https://ssrn.com++/ abstract=2127009

(27)Ernst & Young's, International Financial Reporting Group, (2011). "International GAAP 2008: Generally Accepted Accounting Practice under International Financial Reporting Standards", First Edition, Willey and Sons: U,K. Available at https://www. wiley.com/en-us/ International+GAAP+2008%3A+Generally+Accepted+Accounting+Practice+under+International+Financial+Reporting+Standards%2C+2+Volume+Set-p-9780 47 0694411#.

(28)Ernst & Young's International Financial Reporting Group , (2018), P23," Impairment of Financial Instruments under IFRS9", Available at

https://www.ey.com/en_gl/ifrs-technical-resources/impairment-of-financial- instruments-under-ifrs-9.

(29)Elnhass , M et al., (2016), " The Expected Loan Loss Model and Earnings Management: Evidence from Contemporary Practices",Pp 1-15, Available at https://docplayer.net /56256579-The-expected-loan-loss-model-and-earnings-management-evidence-from-contemporary-practices.html.Pp

(30)Restoy, F., & Zamil, R., (2017)., "Prudential policy considerations under expected loss Provisioning Lessons from Asia ", Financial Stability Instiute, FSI Insights on Policy Implemention, P6 Available at https://www.bis.org/fsi/publ/insights5..